

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية
التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية
دكتور/ ناجا عبد الحميد أبو النيل
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد
كلية الآداب جامعة عين شمس

مقدمة:

- (١) الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية:
- (٢) الإعالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولية:
 - (١-٢) البطالة والإعالة الفعلية للسكان:
 - (٢-٢) حجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتنوعة:
 - (٣-٢) التفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة:
 - (٤-٢) فوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف:
- (٣) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الأولية:
 - (١-٣) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:
 - (٢-٣) التفاوتات المكانية للأنشطة الأولية:
 - (٣-٣) حجم فجوة الأنشطة الأولية بين الحضر والريف:
- (٤) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثنائية:
 - (١-٤) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:
 - (٢-٤) التفاوتات المكانية للأنشطة الثنائية:
 - (٣-٤) حجم فجوة الأنشطة الثنائية بين الحضر والريف:
- (٥) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثلاثية:
 - (١-٥) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:
 - (٢-٥) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:
 - (٣-٥) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:
- (٦) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الرباعية:
 - (١-٦) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:
 - (٢-٦) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:
 - (٣-٦) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:
- (٧) النتائج وتوصيات:

شهد الريف والقرية المصرية في نصف القرن الأخير خطوات تنمية في المجالات المختلفة ضيقت الفوارق بين القرية والمدينة بالوادي والدلتا بعد أن كان التوازن بين الريف والحضر مختلا قبل ذلك. ولكن تحول إلى إختلال مضاد فقد معه الريف والقرية إلى ملامح شخصيته، وهذا ما ترصده إشكالية هذا البحث.

ولقد أدركت الدولة أهمية تضيق الفوارق بين الريف والحضر فدعت إلى مؤتمر بهذا الشأن - المؤتمر العربي الأقليمي - بعنوان "الترابط بين الريف والحضر" (١)، وشارك فيه باحثون من الاجتماعيين والمهندسين والرسميين.

واشتملت أوراق المؤتمر موضوعات ترتبط بالموضوع من باحثي علم الاجتماع بعنوان "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة" (٢)، تأتي أهمية الورقة في "التأصيل النظري لـ جذور مفهوم التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة محليا، والعلاقة بين الريف والحضر تاريخيا في الدول الصناعية ودول العالم الثالث ومصر والفروق الريفية الحضرية في ضوء تجارب التنميه السابقه في المجتمع المصري، وتقييم الحلول التي قدمها مفهوم التنمية المستدامة".

ضمت أوراق المؤتمر أيضا ورقة أخرى من حقل الهندسة بعنوان "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل" (٣). وانطلقت الورقة نحو الحل خارج الوادي والدلتا فتناولت "الثروة المعدنية كمدخل رئيسي، والتجارب المصرية السابقة في التنمية، الصحراء الغربية حالة للدراسة، والفكر التنموي الجديد لتعمير الصحراء، وتقييم مشروعات التنمية والتجارب التعميرية، والدروس المستفادة من قضايا التنمية الراهنة لحركة التعمير".

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، المؤتمر العربي الاقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢) أمل سعد صالح، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة"، "الترابط بين الريف والحضر" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥، صص ١-٢١.

(٣) عزيز ابراهيم سعيد، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل" "الترابط بين الريف والحضر" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية
تعد دراسة "مصيلحي" (١) أحد الدراسات المبكرة من بين الجغرافيين بذات التسمية والتي شارك بها في كل من التخطيط الهيكلي لإقليم شمال الصعيد، وأطلس الريف بنفس الإقليم؛ ولقد ذكر " رغم الفوارق الحجمية بين الحضر والريف الذي يتراوح بين ١:٥ أو ١:٤ مثل، لكن الهيكل الحضري- الريفي يعاني من فجوة يتفوق فيها الحضر علي الريف في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية -إعتقادا على مؤشرات (التسرب في التعليم ونسبة العاملين بوظائف دائمة ومدى تمتع الأسر بالمرافق ونصيب الفرد من الناتج المحلي والمؤهلات الجامعية)، بمعنى آخر أن الأقلية الحضرية تستقطب نوعية حياة أرفي بكثير مما هو متوفر في الريف، مما يستلزم تضيق الفوارق المكانية بين المجتمعات الحضرية والريفية. وتبين وجود فجوة علي مستوي الإقليم تزيد عن الثلثين (- ٦٨.٢ % من مستوى الحضر)، تزداد نسبة الفجوة في محافظة المنيا (-٦٣.٥%) و (- ٧٦.٥%) في الفيوم و (- ٨٤% بني سويف) أي تزداد الفجوة الحضرية الريفية في الشمال وتقل بالاتجاه الجنوب نحو محافظة المنيا.

ولا شك أن تضيق الفوارق بين الحضر والريف ضرورة تخطيطية يجب استهدافها، ويتوقف توصيف خطة التنمية لتضيق الفوارق الحضرية الريفية علي توجيه استثمارات إضافية للريف فوق المقنن القومي للاستثمارات في المجالات التي تزداد فيها الفجوة ووفقا للأولويات المكانية التي تحددها حجم الفوارق بين الحضر والريف.
إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول الفوارق في حجم الأنشطة ونوعيتها بين الريف والحضر داخل المحافظات الريفية التقليدية، ودرجة توازن التنمية الاقتصادية بين القرية والمدينة بمحافظة المنوفية.
أهداف الدراسة:

وتتبع من تلك الإشكالية مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- الوقوف على حجم الأنشطة الرئيسية في القرى والمدن بمحافظة المنوفية.

(١) (أ) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط القومي للتنمية المكانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩.

(ب) -----، أطلس القرى، إقليم شمال الصعيد، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٠.

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

- الكشف عن الحجم النسبي للمكونات الاقتصادية لمجموعات الأنشطة الرئيسية الأولية والثنائية والثلاثية والرابعة.
 - تقييم حجم الفجوة في التنمية الاقتصادية بين الريف والحضر وبين القرية والمدينة.
- منهجية البحث:

اعتمد البحث على القواعد المنهجية العامة للجغرافيا الحديثة والتي تتجسد في الجوانب التالية:

منهج التحليل المكاني Spatial Analysis Approach : وهو يستهدف إبراز التباينات والتشابهات المكانية لتوزيع المناشط الاقتصادية الفرعية والرئيسية والكلية (المركبة)، والإجابة على مدى وجود توطن للفجوة الحضرية- الريفية (١).

المنهج السببي التأثيري Cause-Effect Approach : يهتم بتأصيل المعرفة المرتبطة بالتباين المكاني للظواهر وأسبابها المباشرة وغير المباشرة (٢)، ويمكن توظيفه في الكشف عن أسباب توطن الأنشطة المختلفة في القرية والمدينة.

المنهج السلوكي Behavioral Approach : يفيد في عرض واقع الأنشطة بالقرية والمدينة من خلال الزيارات والمشاهدات .

المناهج الوضعية Positivism : يميل هذا المنهج نحو إستقراء واستنتاج الانماط المكانية للنوع الاجتماعي في اصطلاحات توزيعية مكانية (٣).

القياس والتقنين في تحليل الفجوة الحضرية الريفية:

تقاس الفجوة الحضرية الريفية من خلال المؤشرات التي تقيس المكون النسبي للمناشط الصغرى ومجموعات الأنشطة الكبرى وغيرها. ويقتضي تحليل الفجوة الحضرية الريفية الاعتماد على المؤشرات الدالة على الحالة الاقتصادية، ودمج المؤشرات في كل مجموعة، ثم قياس فروقات المؤشرات والمجموعات بين القرية والمدينة (الحضر والريف) للوقوف على حجم الفجوة الاقتصادية بين القرية والمدينة في مجمل الحالات المختلفة. وتتعدد المؤشرات أو الحالات في الفجوة الحضرية الريفية لتبلغ ٢١ نشاطا إقتصاديا، ويمكن إختصارها في أربع مجموعات وفقا لنوعية ومستوى النشاط انطلاقا من نموذج التنمية القطاعية (٤) .

اقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية والفرعية للأفراد:

(١) فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، شبين الكوم، ١٩٨٨، ص ٥٤.

(٢) فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، مطابع جامعة المنوفية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥، ص ١٢٤.

(٣) فتحي محمد مصيلحي، المرجع السابق، ٢٠٠٥ م، ص ١٣٤.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والمنشآت والمباني، ٢٠١٧.

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

أولاً: الأنشطة الأولية:

- الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك.
- التعدين و استغلال المحاجر.

ثانياً الأنشطة الثانوية:

- الصناعات التحويلية.
- : التشييد والبناء
- امدادات الكهرباء والغاز والبخار و امدادات تكييف الهواء.
- الامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وأداره ومعالجه النفايات.

ثالثاً: الأنشطة الثلاثية:

- تجاره الجملة والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه.
- النقل والتخزين ط-خدمات الغذاء والاقامه.
- خدمات الغذاء والإقامة.
- التعليم.
- الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى.

رابعاً: الأنشطة الرباعية:

- المعلومات والاتصالات.
- الوساطة المالية والتأمين.
- العقارات والتأجير
- الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.
- الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم .
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى.
- أنشطة الفنون والإبداع والتسلية.
- أنشطة الخدمات الأخرى.
- خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر.
- المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات.

أساليب الدراسة :

تعددت الأدوات والأساليب المستخدمة لإنجاز الدراسة على النحو التالى:-

الأسلوب الإحصائي: من خلال إنشاء قاعدة بيانات على الحاسب الآلى وبرامج معالجة الجداول الإلكترونية وبخاصة برنامج Excel الذى يتميز بقدرته على معالجة الجداول كبيرة

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

الحجم وإدارتها كقاعدة بيانات فضلا عن إمكاناته في التحليل الإحصائي، متعدد المخرجات، والتي تتراوح بين النسب المئوية والمتوسطات والمعاملات والمعدلات وترتيبها تصاعدياً وتنازلياً.

الأسلوب الكارتوجرافي: أظهرت نتائج التحليلات الرياضية من خلال مجموعة من الأشكال البيانية والخرائط من خلال الحاسب الآلي وذلك في محاولة لتطويعها للتبسيط وإمكانية عرض أكثر من متغير وبيان في الشكل البياني أو الخريطة، بغرض الوصول لحقائق أخرى تتعلق بنمط التوزيع.

أسلوب نظم المعلومات الجغرافية ، وإنشاء قاعدة البيانات الرقمية :

تعد تقنية نظم المعلومات الجغرافية أحدث الأساليب لتنظيم ونشر المعرفة المكانية، من خلال ربطها بمواقعها الجغرافية. وتعتمد نظم المعلومات الجغرافية على البيانات المكانية التي تشمل الخرائط والصور الجوية والمرئيات الفضائية، وغير المكانية كالجداول والبيانات الإحصائية .

بنية البحث:

جاءت معالجة الموضوع في ستة مباحث؛ أولهما تعلق بالأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية، وناقش الثاني الإعالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولية من خلال تقييم البطالة والإعالة الفعلية للسكان وحجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتبوعة والتفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة وفوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف، وتمت دراسة الفجوة الحضرية-الريفية في المباحث الأربعة التالية (الأنشطة الأولية-الأنشطة الثنائية - الأنشطة الثلاثية - الأنشطة الرباعية) وفي كل منها تم الوقوف على المكون النسبي للقطاعات الفرعية والتفاوتات المكانية للأنشطة وحجم الفجوة بين الحضر والريف في كل مجموعة من الأنشطة ومناشطها الفرعية، وأخيرا انتهى البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية
(١) الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية

أورد التعداد السكاني الأخير ٢١ بابا في الأنشطة الاقتصادية للسكان، يمكن تجميعها في أربع مجموعات رئيسية وفقا لنموذج التنمية القطاعية؛ وهي مجموعة الأنشطة الأولية والثانوية والثلاثية والرابعة. تفاوتت أحجامها بمحافظة المنوفية تفاوتاً واضحاً، ولكن يمكن تنميطها وفقاً لحجم العاملين في كل منها إلى أربعة مستويات حجمية. أنظر الجدول رقم (١).

- المجموعة الأولى تشتمل على قطاع واحد (الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك) ، ويقترّب حجمه من ثلث (٢٩.٩%) جملة قوة العمل النشطة.
- المجموعة الثانية الأكثر حجماً، تضم أكثر من ثلاثة أخماس (٦١.٨%) جملة قوة العمل بالمحافظة، وتضم ستة قطاعات يبلغ جملة كل منها عشر جملة قوة العمل بالمحافظة.
- المجموعة الثالثة أصغر حجماً لا تزيد جملة العاملين بها عن عشر (٩.٨%) جملة قوة العمل بالمحافظة رغم أنها تشتمل على خمسة قطاعات فرعية، بمتوسط حجم كل منها يدور حول ٢%.
- مجموعة رابعة قزمية، تضم تسعة قطاعات من المناشط الاقتصادية تبلغ نسبتها ٣.٢% من جملة قوة العمل.

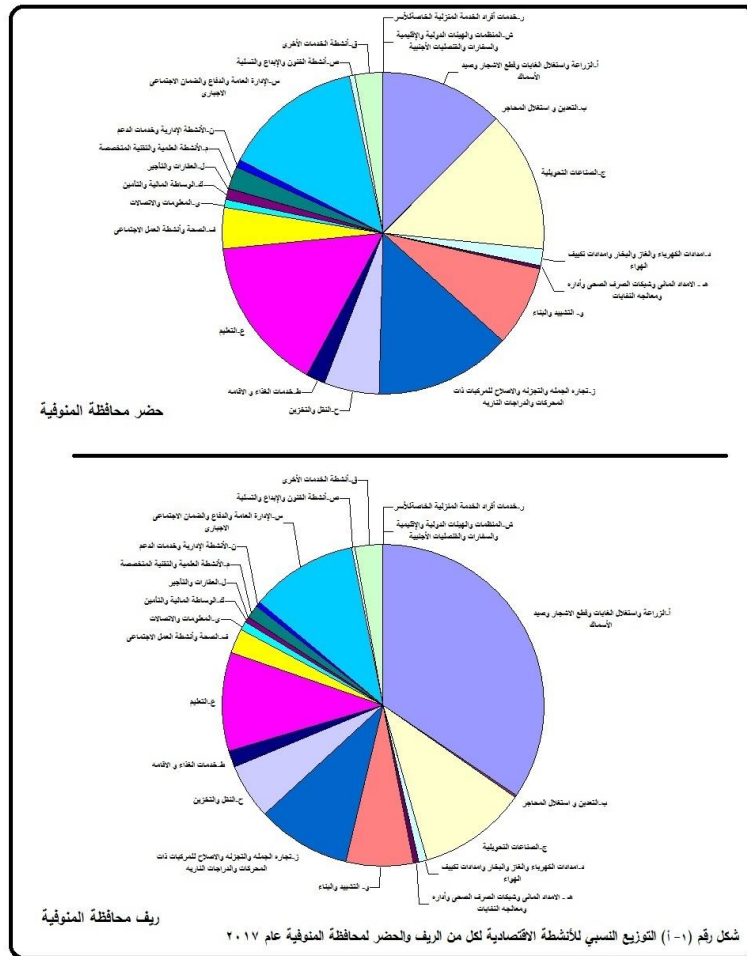
جدول رقم (١) التوزيع النسبي للمناشط الفرعية للسكان بمحافظة المنوفية عام ٢٠١٩

م	القطاع الفرعي	%	الرئيسي
١	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك.	٢٩.٩	أولي
٢	الصناعات التحويلية	١١.٦	ثانوي
٣	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري.	١١.٥	رباعي
٤	التعليم.	١١.٢	ثلاثي
٥	التشييد والبناء	١٠.٣	ثانوي
٦	النقل والتخزين.	١٠.٣	ثلاثي
٧	تجاره الجملة والتجزئه والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٦.٩	ثلاثي
٨	الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي.	٢.٨	ثلاثي
٩	أنشطة الخدمات الأخرى.	٢.٦	رباعي
١٠	خدمات الغذاء و الإقامة	١.٨	ثلاثي
١١	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.	١.٥	رباعي
١٢	امدادات الكهرباء والغاز والبخار و امدادات تكييف الهواء.	١.١	ثانوي
١٣	المعلومات والاتصالات.	٠.٨	رباعي
١٤	الوساطة المالية والتأمين	٠.٧	رباعي
١٥	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم .	٠.٦	رباعي
١٦	الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإداره ومعالجه النفايات	٠.٥	ثانوي
١٧	أنشطة الفنون والإبداع والتسليه.	٠.٤	رباعي
١٨	خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	٠.١	رباعي
١٩	التعدين و استغلال المحاجر.	٠.١	أولي
٢٠	العقارات والتاجير	٠	رباعي
٢١	المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات.	٠	رباعي

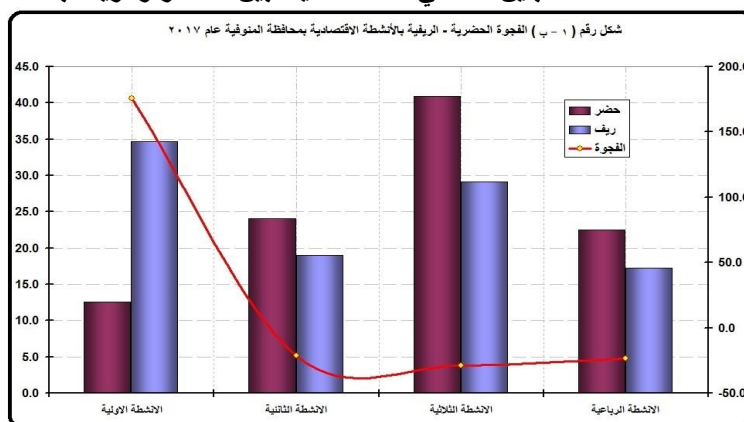
مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

ويوضح الشكل رقم (١-أ) التركيب الحجمي للقطاعات الاقتصادية لمحافظة منها، وتظهر به ظهور الأنشطة الثنائية والثلاثية والرابعة في القطاعات ذات المستويات الحجمية الكبيرة، فضلا عن الأنشطة الأولية. كما يظهر في شكل رقم (أ-ب) تفوق الحضر في الأنشطة الثنائية والثلاثية والرابعة، بينما تفوق الريف في الأنشطة الأولية على الحضر.



التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية



(٢) الإغالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولة:

(١-٢) البطالة والإغالة الفعلية للسكان:

يقدر عدد الملتحقين بالعمل بمحافظة المنوفية عام ٢٠١٧ ما يقرب من مليون نسمة (٩٦٦٥٠٣ ملتحق) أي أقل من نصف (٤٣.٠%) جملة الداخلين في قوة العمل بالمحافظة مقابل ١٢٨٣١٥٦ غير ملتحق (٥٧.٠%)، وتبلغ نسبة الإغالة الفعلية ١٣.٣ غير ملتحق لكل عشرة ملتحقين بعمل.

عندما ينسب حجم عدد غير الملتحقين بعمل بعدد الملتحقين في المحافظة تكون نتيجته معدل الإغالة الفعلية، ولقد بلغ بالمحافظة ١٣ لا يعمل مقابل عشرة أفراد يعملون. يتباين المعدل من مركز لآخر وبين الحضر والريف على النحو الذي يوضحه جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للمناطق الرئيسية للسكان ونسبتها إلى النشاط الأنشطة الأولة والإغالة الفعلية بمراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٩

المحافظة	قويسنا	منوف	السادات	تلا	بركة السبع	الشهداء	الباجور	اشمون	شبين الكوم	الإغالة
1.3	1.6	1.4	1.3	1.5	1.4	1.5	1.4	1.0	1.3	نسبة الأنشطة التابعة إلى الأولة
233.3	348.9	213.6	168.3	196.4	341.6	175.7	309.0	134	537.1	نسبة الأولة من الأولة
66.8	114.6	65.0	77.0	46.0	92.5	36.6	83.0	40.7	141.2	نسبة الأولة من الأولة
105.4	154.8	96.9	62.1	86.4	152.6	83.4	136.1	60.8	254.1	نسبة الأولة من الأولة
61.1	79.5	51.7	29.1	64.0	96.5	55.6	89.9	32.3	141.8	نسبة الأولة من الأولة

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة

يرتفع معدل الإعالة الفعلية لأقصاه في مركز قويسنا شرقي المحافظة فيبلغ ١٦ غير ملتحق لكل عشرة يعملون بالفعل، ينخفض أكثر في مركز تلا والشهداء في الشمال الغربي بالمحافظة (١٥ يعمل/عشرة يعملون)، ينخفض أكثر في ثلاثة مراكز ليبلغ ١٤ لايعمل لكل عشرة يعملون في مركز الباجور في الشرق ومركز منوف في الغرب ومركز بركة السبع في الشمال الشرقي والباجور في الوسط الشرقي. وتلك المراكز تسجل معدلات بطالة فعلية تتجاوز المعدل العام للإعالة الفعلية بالمحافظة (١٣ يعملون/ عشرة يعملون).

يوجد مركزان فقط تتخفف فيه البطالة ومعدل الإعالة الفعلية دون المعدل العام للمحافظة (٣.١ يعمل/ لكل فرد يعمل)، وهما مركز شبين الكوم وأشمون، الأول في حدود معدل المحافظة، بينما الثاني يسجل فردا لايعمل لكل فرد يعمل، ويرجع هذا إلى قربه الشديد من أكبر تجمع حضري وهو القاهرة الكبرى وما تضمه من سوق واسعة للأعمال.

(٢-٢) حجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتبوعة:

نظرا لموقع المحافظة في نطاق ريفي أوسع وهو إقليم الدلتا والذي يعتمد على الأنشطة الأولية عامة والإقتصاد الزراعي خاصة، وهو النشاط الرائد والذي كان يعول القوام الأكبر من السكان، ويمول المجتمع بالغذاء، وبمضي الوقت بدأ السكان في الإنخراط بأعمال أخرى تدخل في مجموعة الأنشطة الثنائية والثلاثية والرابعة سواء داخل المنطقة أو يعملون بمناطق أخرى خارجها، لذا تشكل تلك الأنشطة عبئا على الأنشطة الأولية والقاعدة الزراعية بدرجة كبيرة، وأسهمت بتحول الأراضي الزراعية لإستخدامات أخرى صناعية وخدمية فضلا عن التوسع العمراني لتأمين المشروعات الإسكانية من الأراضي، ومن ثم فإن القوام الأكبر للأنشطة غير الأولية تعد حملا زائدا على القطاع الزراعي.

ومن الجدول السابق يتضح:

أ- أن كل مائة عامل بالقطاع الزراعي والتعديني يقابله ٢٣٣ عاملا بالأنشطة الثلاثة التابعة، منهم ٦٧ عامل من الأنشطة الثنائية، و ١٠٥ عاملا من الأنشطة الثلاثة، و ٦١ من الأنشطة الرابعة.

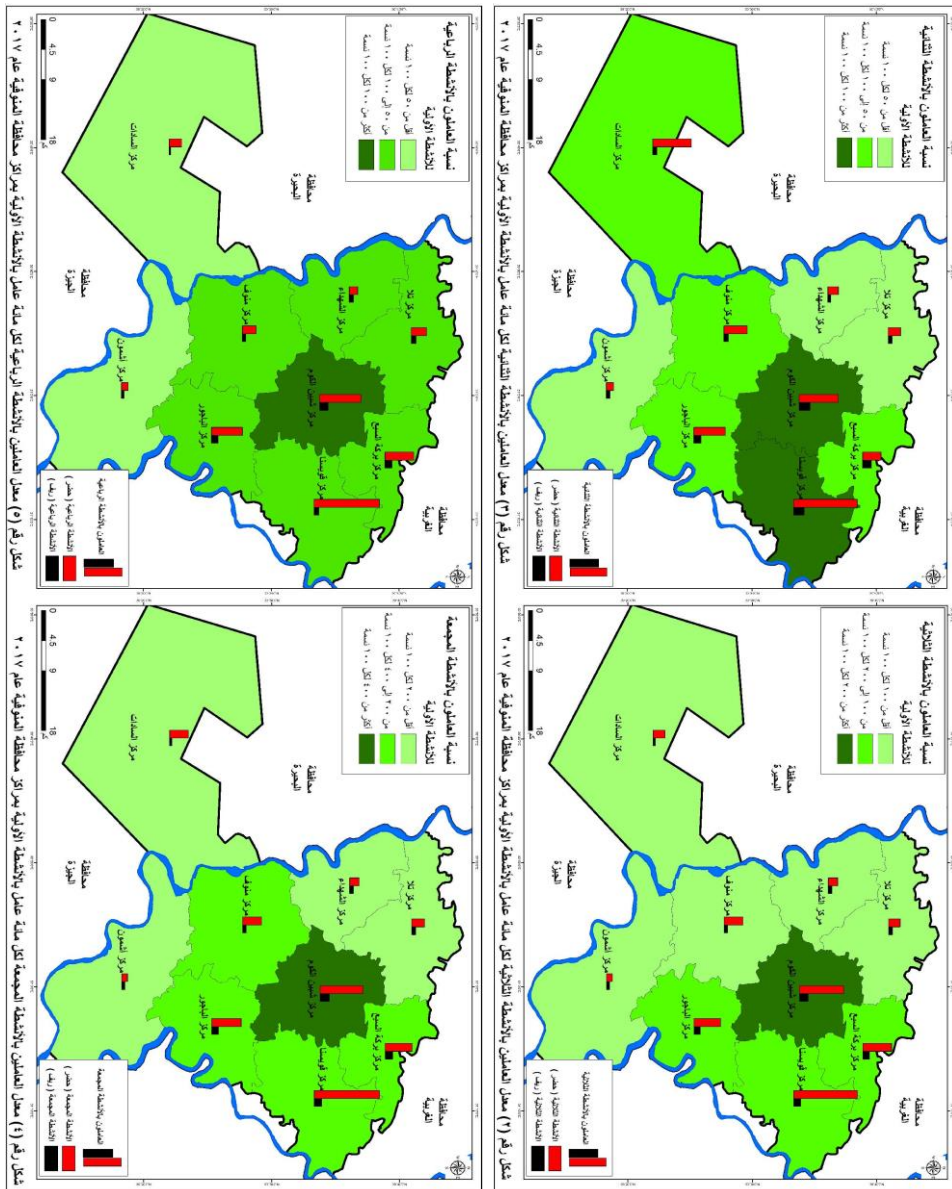
ب- يختلف حجم التضخم في الإقتصاد الريفي من مركز لآخر، فتوجد ثلاثة مراكز تتجاوز نسبة الأنشطة التابعة فيها إلى الأنشطة الأولية في المحافظة وتتمثل في شبين الكوم (٥٣٧ عاملا) وقويسنا (٣٤٩ عاملا) وبركة السبع (٣٤٢ عاملا) الباجور (٣٠٩ عاملا).

ت- ينخفض حجم التضخم لأدناه في خمسة مراكز لما دون المعدل العام لتضخم الهيكل الاقتصادي بالمحافظة؛ وهي مركز اشمون (١٣٤ عاملا) والشهداء (١٧٦ عاملا) والسادات (١٦٨ عاملا) ومركز الشهداء (١٧٦ عاملا)، وأخيرا مركز تلا

(٢-٣) التفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة:

وبالنظر إلى النمط التوزيحي لنسبة الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الأولية كما تظهرها الأشكال رقم (٣-٤-٥-٦) نخلص بعدة حقائق تتعلق بتركزاتها:

- تتركز الأنشطة الثنائية وترتفع نسبتها إلى الأنشطة الأولية في محور يمتد من الشمال الشرقي من قويسنا إلى الجنوب الغربي في مركز السادات عبر مراكز شبين الكوم والبايجور ومنوف، مع ملاحظة ارتفاع نسبة التضخم في مركزي شبين الكوم وقويسنا بالدرجة الأولى وتنخفض في الجنوب والغرب على هذا المحور، ويصل التضخم لأدناه في المراكز الشمالية الغربية (تلا والشهداء) والجنوب (أشمون).
- أما نسبة تضخم الأنشطة الثلاثية التابعة بالمقارنة بالأنشطة الأولية فترتفع في الركن الشمالي الشرقي (بركة السبع وقويسنا والبايجور وشبين الكوم)، وتصل أقصاها في المركز الأخير - حاضرة المحافظة، وتتراجع نسبة تضخم تلك الأنشطة بالنسبة للأولية في المراكز الغربية والجنوبية.
- تتفوق مراكز القطاع الشمالي والأوسط في نسبة الأنشطة الرباعية التابعة بالنسبة للأنشطة الأولية وتصل أقصاها في مركز شبين الكوم قلب المحافظة، وتصل نسبة تضخم هذا القطاع منسوباً للأنشطة الأولية في مراكز الجنوب الغربي (السادات وأشمون).
- بالنظر لجملة الأنشطة الثلاثة التابعة منسوبة للأنشطة الأولية نجدها تتركز في نطاق عريض يمتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي يمتد حول مركز حاضرة المحافظة (شبين الكوم) التي ترتفع به نسبة التضخم لأعلاه، ويضم هذا النطاق مركز بركة السبع وقويسنا في الشمال الشرقي والبايجور ومنوف جنوب غرب القلب، وتنخفض نسبة التضخم لأدناها في مراكز الركن الشمالي الغربي (تلا والشهداء) ومراكز الركن الجنوب الغربي (أشمون والسادات).



(٢-٤) فوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف:

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية
جدول رقم (٣) نسبة عدد المنتهين بالأنشطة التابعة إلى الأنشطة الخادمة الأولية
بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

بركة السبع		الشهداء		الباجور		اشمون		شبين الكوم		النسبة من الأولية
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
298.5	1083.5	147.9	386.1	268.6	1187.8	123.8	233.5	376.7	1735.3	جملة التابعة
87.3	183.4	27.7	104.4	72.5	311.6	37.4	74.1	108.0	389.0	الثانوية
128.9	561.4	70.3	183.3	118.7	514.1	55.7	111.3	172.6	862.4	الثلاثية
82.4	338.7	50.0	98.4	77.4	362.1	30.7	48.1	96.0	483.9	الرباعية
المحافظة		السادات		منوف		تلا		قويسنا		النسبة من الأولية
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
188.8	695.5	98.9	760.2	144.7	759.7	168.2	527.0	300.6	2635.2	جملة التابعة
54.8	191.4	41.3	382.0	43.9	231.7	39.6	121.8	103.7	631.5	الثانوية
84.2	325.1	42.0	234.0	63.0	365.5	74.4	226.8	131.8	1240.6	الثلاثية
49.7	179.0	15.6	144.2	37.8	162.5	54.3	178.4	65.1	763.1	الرباعية

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحث

جدول رقم (٣) معدل حجم الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الخادمة الأولية بحضر
وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

المحافظة	السادات	منوف	قويسنا	تلا	بركة السبع	الشهداء	الباجور	اشمون	شبين الكوم	الريف / الحضر
0.3	0.1	0.2	0.1	0.3	0.3	0.4	0.2	0.5	0.2	نسبة الأنشطة التابعة من الأولية
0.3	0.1	0.2	0.2	0.3	0.5	0.3	0.2	0.5	0.3	نسبة الثانوية من الأولية
0.3	0.2	0.2	0.1	0.3	0.2	0.4	0.2	0.5	0.2	نسبة الثلاثية من الأولية
0.3	0.1	0.2	0.1	0.3	0.2	0.5	0.2	0.6	0.2	نسبة الرباعية من الأولية

- يعاني مركز أشمون من تضخم الأنشطة التابعة بالنسبة للأنشطة الخادمة الأولية في الريف بنسب كبيرة تتجاوز المعدل العام للمحافظة تبلغ نصف حجم الأنشطة الأولية الخادمة.
- يأتي مركز الشهداء في المرتبة التالية من حيث فجوة تضخم الأنشطة التابعة في الريف إذا قورنت بالأنشطة الأولية التابعة.
- يرتفع التضخم في الأنشطة الثانوية بريف مركز بركة السبع بلغت نسبته نصف حجم الأنشطة الأولية بما يفوق مثيلتها في المحافظة.
- يقع مركز تلا في موقف يتعادل مع مثيله بالمحافظة فيما يتعلق بنسبة الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الأولية الخادمة.
- ينخفض حجم فجوة تضخم الأنشطة التابعة بالنسبة للأنشطة الأولية الخادمة بين الريف والحضر في بقية المراكز.

(٣) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الأولية

(١-٣) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الأولية ما يقرب من ثلاثمائة ألف ملتحق (٢٩٠ ألف) يشكلون ما يقرب من ثلث (٣٠.٠%) جملة الملتحقين بالعمل، تتكون من قطاعين فرعيين؛ القطاع الأكبر ويتمثل في الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك ، وقطاع محدود جدا وهو التعدين واستغلال المحاجر، ويتفاوت نسبتهما بين الحضر والريف على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤) المكون النسبي للأنشطة الأولية الفرعية بحضر وريف المحافظة

عام ٢٠١٧

القطاعات	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	التعدين و استغلال المحاجر	الانشطة الأولية
حضر	12.5	0.1	12.6
ريف	34.5	0.1	34.6

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

(٢-٣) التفاوتات المكانية للأنشطة الأولية:

أما على المستوى المكاني فينتفاوت المكون النسبي للأنشطة الأولية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين ٣٤.٨% في الريف مقابل ١٢.٦% بالحضر، أي أن كل عامل يعمل بالزراعة والتعدين في مدن المحافظة يقابله ٢.٧ عامل في الريف.

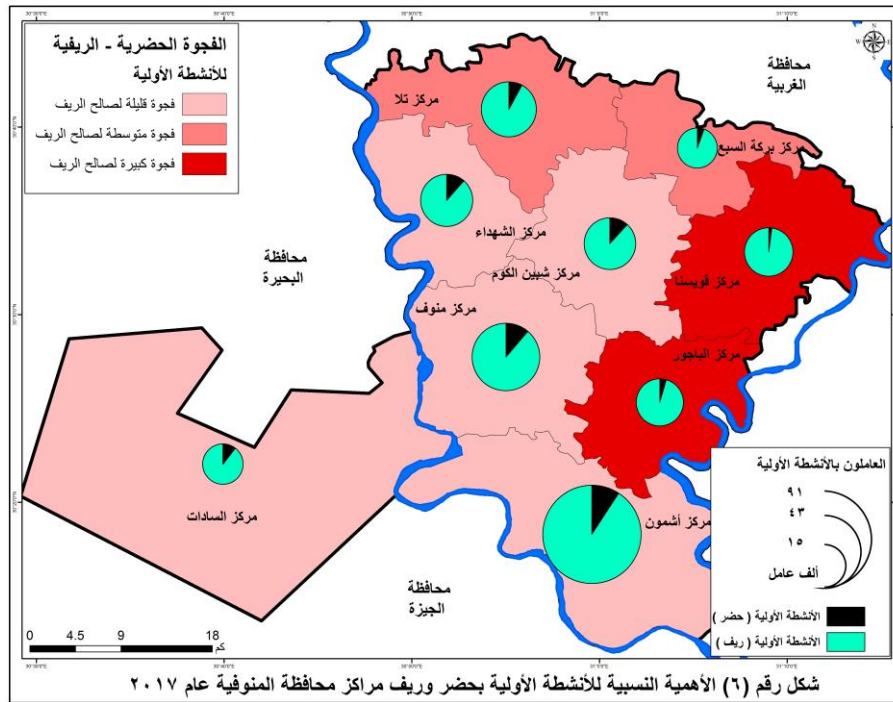
ورغم أن الهيكل الاقتصادي للريف يعتمد على هذا القطاع بدرجة أساسية ، لكن نجده يتراجع ليدور حول ثلث قوة العمل مقابل الثلثين للأعمال الحضرية ويعكس هذا عدة حقائق هامة:

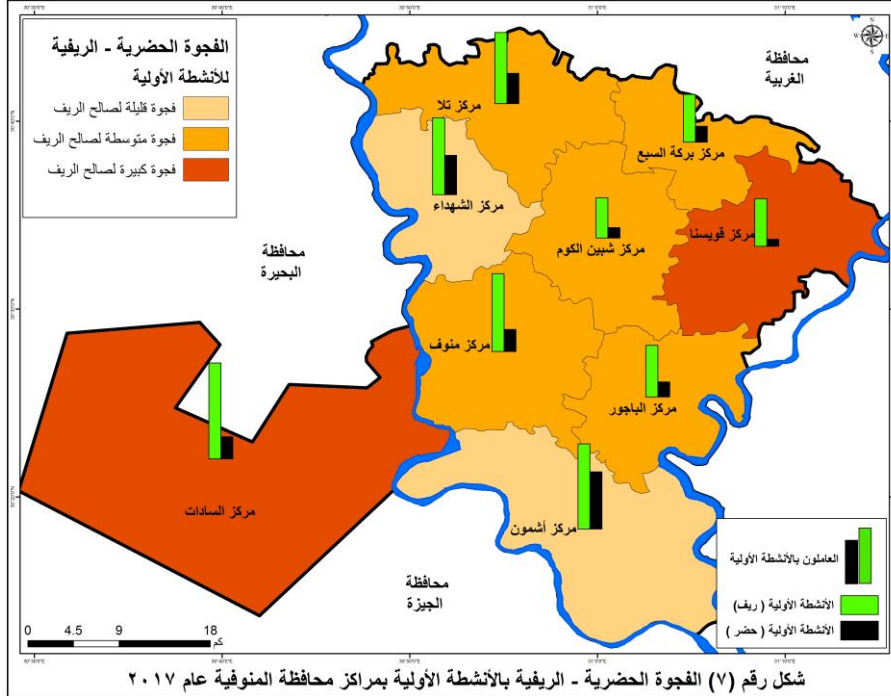
- أن تناقص الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني للقرى والمدن عليها انعكس أثره في تراجع هذا القطاع عامة والنشاط الزراعي والحيواني خاصة.
- كان لتحضر المجتمع الريفي أثره أيضا في تزايد الأنشطة الأخرى التي تتوطن في الحضر بدرجة كبيرة.
- أثر شكل النمو العمراني الشريطي للمدن على محاور الطرق والجسور والترع والمصارف التي تكتنف مواضع المدن على انحباس أراضي منزرعة بين الإمتدادات الخطية للعمران، وهذا يفسر وجود نسبة كبيرة نسبيا ممن يعملون بالإنتاج الزراعي والحيواني.

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

وتعد هذه التحولات في الهيكل الإقتصادي للحضر والريف سلبية، حيث تتراجع فيه الهوية الوظيفية للريف فيه كمنتج للإنتاج الزراعي للغذاء وممول للحضر في تلك المنتجات، في الوقت الذي تتجدد فيه بقاء النشاط الزراعي في المدينة كلما توسعت عمراننا بهذا النمط الإشعاعي في المناطق الريفية المحيطة .

ويختلف المكون النسبي للأنشطة الأولية بين الحضر والريف بمراكز محافظة المنوفية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (٥). ومنه يتضح المكون النسبي للملتحقين بالأنشطة الأولية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام ٢٠١٧. أنظر شكل رقم (٦)(٧).





جدول رقم (٥) المكون النسبي للملتحقين بالأنشطة الأوليّة بمحافظة المنوفية والفجوة الحضريّة-الريفيّة عام ٢٠١٧.

المحافظة	السادات	منوف	قويسنا	تلا	بركة السبع	الشهداء	الباجور	اشمون	شبين الكوم	الانشطة الأوليّة
12.6	11.6	11.6	3.7	15.9	8.4	20.6	7.8	30.0	5.4	حضر
34.6	50.3	40.9	25.0	37.3	25.1	40.3	27.1	44.7	21.0	ريف
175.5	332.5	251.3	582.8	133.8	197.0	96.1	249.4	49.0	285.0	الفجوة

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ومن الجدول السابق والخريطة شكل رقم (٧) نخلص بالإتجاهات التالية في الريف:

- ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الأوليّة إلى أقصاها لتتجاوز معدلها بريف المحافظة في مركز السادات لتتجاوز نصف جملة قوة العمل، يليها مركز أشمون (٤٤.٧%)، وتمثل خمسي قوة العمل في مركزي منوف والشهداء، وتصل في مركز تلا إلى ٣٧.٣% من جملة قوة العمل.
- تنخفض قوة العمل في الأنشطة الأوليّة إلى الربع في ريف مركزي الباجور وقويسنا، وتصل أدناها إلى ربع (٢٧.١%) جملة قوة العمل في مركز ومدينة شبين الكوم.
- وبصفة عامة ينخفض المكون النسبي لقوة العمل في الأنشطة الأوليّة في ريف مراكز قلب المحافظة وشمالها الشرقي، بينما نجدها أكثر ارتفاعا في الغرب

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

والجنوب خاصة. أنظر الشكل رقم (٧).

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الأولية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ثمن (١٢.٦%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة أشمون (٣٠%) وفي مدينة الشهداء (١٥.٩%)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ فهي تقترب منه في مدينتي منوف والسادات، ولكن تنخفض إنخفاضاً كبيراً في مدينتي الباجور وبركة السبع (حول ثمانية في المئة)، وتصل أدناها في مدينة شبين الكوم وقويسنا (٣.٧-٥.٤%) على التوالي.

(٣-٣) حجم فجوة الأنشطة الأولية بين الحضر والريف:

ظهرت فجوة كبيرة بين الريف والحضر لصالح الأول فيما يتعلق بالأنشطة الأولية ككل بجميع مراكز المحافظة، فقد سجلت المحافظة ككل فجوة تقترب من مئتين (١٧٥%)، تصل الذروة بمركز قويسنا إلى خمسة أمثال (٥٨٣%) ومركز السادات وهذا يرجع إلى تقلص الأنشطة الرباعية في مدينتي قويسنا والسادات، تكبر الفجوة نسبياً لتتراوح بين مئتين ومئتين (٢٤٩-٢٨٥%) في مراكز شبين الكوم ومنوف والباجور، تنخفض نسبياً في مركزي بركة السبع وتلا (١٧٩-١٣٤%) ولكنها تنخفض لما دون المعدل العام في المركز الأخير - تلا.

(٤) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثنائية

(١-٤) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الثنائية ما يقرب من ثلاثمائة ألف ملتحق (١٩٣.٧ ألف) يشكلون ما يقرب من خمس (٢٠.٤%) جملة الملتحقين بالعمل.

يتكون من أربعة قطاعات فرعية؛ تتفاوت حجم مكوناتها النسبية كما يلي؛
الصناعات التحويلية التشييد والبناء وامتدادات الكهرباء والغاز والبخار وامتدادات تكييف الهواء والامتداد المائي وشبكات الصرف الصحي وأداره ومعالجه النفايات على الترتيب على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (٦).

جدول رقم (٦) المكون النسبي للأنشطة الثنائية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام ٢٠١٧

القطاع	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	امتدادات الكهرباء والغاز والبخار وامتدادات تكييف الهواء	الامتداد المائي وشبكات الصرف الصحي وأداره ومعالجه النفايات	الانشطة الثنائية
حضر	14.2	8.1	1.5	0.2	24.1
ريف	1.0	19.0	0.5	6.6	10.9

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

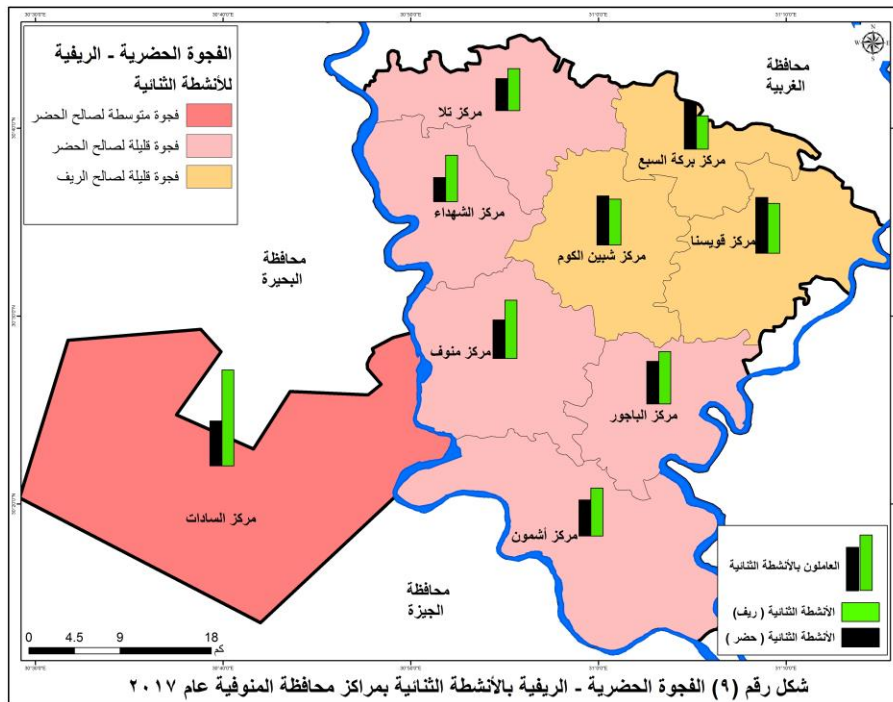
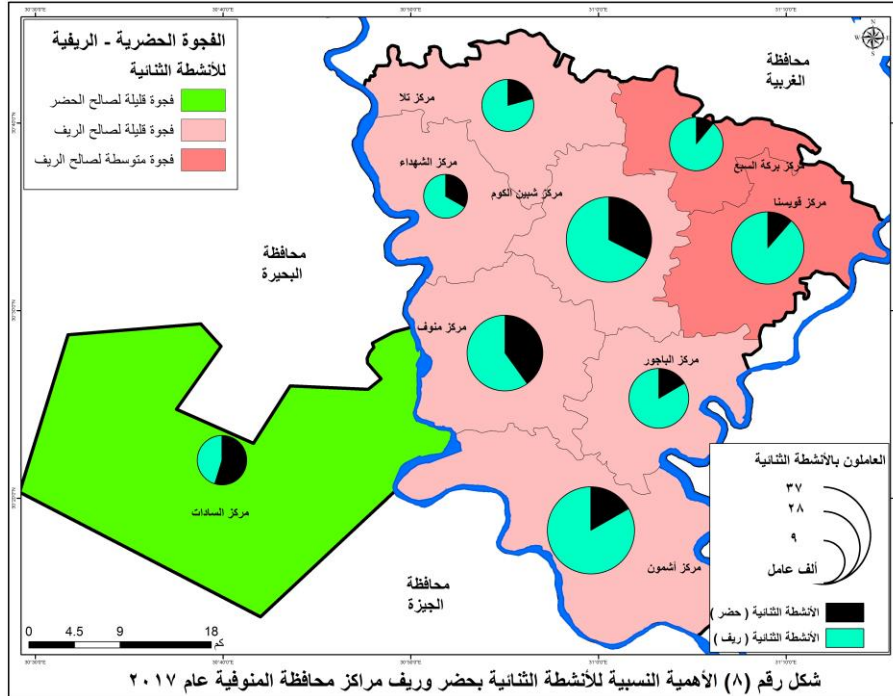
(٤-٢) التفاوتات المكانية للأنشطة الثنائية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الأولية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين ٢٤.١% في الأول مقابل ١٩.٠% بالريف، أي كل عامل يعمل بالأنشطة الثنائية في ريف المحافظة يقابله ٢.٢ عامل في الحضر.

يوجد قطاعان يقودان مجموعة الأنشطة الثنائية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في الصناعات التحويلية وامدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء في المدن على الترتيب، في مقابل التشييد والبناء والامداد المائي وشبكات الصرف الصحي وأداره ومعالجه النفايات في الريف على التوالي. ويلاحظ أن قطاع التشييد والبناء والصناعة هما القطاعين السائدين ولكن الأول يفوق الثاني، وهما أكبر القطاعات في كل من الريف والحضر على التوالي، وهذا يرجع لموسمية العمل لدى الأول في مقابل ديمومة العمل في الثاني.

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الثنائية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ربع (٢٤.١%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة السادات (٤٤.٤%) وفي مدينة منوف والباжور (٢٧.٠-٢٤.٢% على التوالي)، بينما تتخفف دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ فهي تقترب منه في مدن شبين الكوم وقويسنا وتلا، ولكن تتخفف إنخفاضا كبيرا في مدينتي تلا وبركة السبع (٢١-٢٣%) على التوالي. أنظر شكل رقم (٨)(٩).

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية



د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

جدول رقم (٧) المكون النسبي للملتحقين بالأنشطة التثائية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام ٢٠١٧.

الأنشطة التثائية	شبين الكوم	أشمون	الباچور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قويسنا	منوف	السادات	المحافظة
حضر	21.2	22.2	24.2	21.5	15.5	19.4	23.1	27.0	44.4	24.1
ريف	22.7	16.7	19.7	11.2	21.9	14.8	25.9	17.9	20.8	19.0
الفجوة	7	-25	-19	-48	41	-24	12	-33	-53	-21

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

وحجم الأنشطة التثائية في الريف (١٩.٠%) أقل من مثيله الحضر (٢٤.١%) بمحافظة المنوفية، يبلغ هذا القطاع أقصاه بريف مركز قويسنا (٢٥.٩%)، ويرجع هذا الى توطن الصناعة بقرى منطقة مبارك الصناعية، تنخفض للخمس في شبين الكوم (٢٢.٧%) وبركة السبع (٢١.٩%) والسادات (٢٠.٨%)، وتدور في حدود المعدل العام (١٩.٧%)، بينما تنخفض في باقي المراكز مثل منوف وأشمون وتلا حتى تصل أدناها في ريف مركز الشهداء (١١.٢%).

(٣-٤) حجم فجوة الأنشطة التثائية بين الحضر والريف:

بعد كشف المكون النسبي للأنشطة التثائية بحضر وريف مراكز المحافظة يتضح الفجوة بينهما، وهنا تظهر نمطان من الفجوة الحضرية-الريفية:

- فجوة لصالح الحضر ظهرت في المحافظة ككل بنسبة (-٢١%) ترتفع للنصف في مركز السادات (-٥٣%) والشهداء (-٤٨%)، وتنخفض للربع في مركز أشمون وتلا (-٢٥-٢٤%).
- فجوة لصالح الريف؛ تظهر في ثلاثة مراكز هي بركة السبع (٤١%) وقويسنا (١٢%) وشبين الكوم (٧%).

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

(٥) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثلاثية

(١-٥) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الثلاثية ما يزيد عن ثلاثمائة ألف ملتحق (٣٠٥.٦ ألف) يشكلون ما يقرب من ثلث (٣١.٦%) جملة الملتهقين بالعمل.

يتكون من خمسة قطاعات فرعية؛ تتفاوت حجم مكوناتها النسبية كما يلي؛ التعليم ، تجاره الجملة والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والنقل والتخزين، والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، وأخيرا خدمات الغذاء والأقامة على الترتيب على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (٨).

جدول رقم (٨) المكون النسبي للأنشطة الثلاثية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام

٢٠١٧

القطاع	تجاره الجملة والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	النقل والتخزين	خدمات الغذاء و الاقامة	التعليم	الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	الانشطة الثلاثية
حضر	13.7	5.6	1.8	15.8	4.1	40.9
ريف	9.5	5.5	1.8	10.0	2.4	29.2

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

والجدير بالذكر أن الحضر يستأثر بالنصيب الأكبر من قوة العمالة بتلك المناشط الفرعية الخمسة إذا قورن بريف المحافظة.

(٢-٥) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:

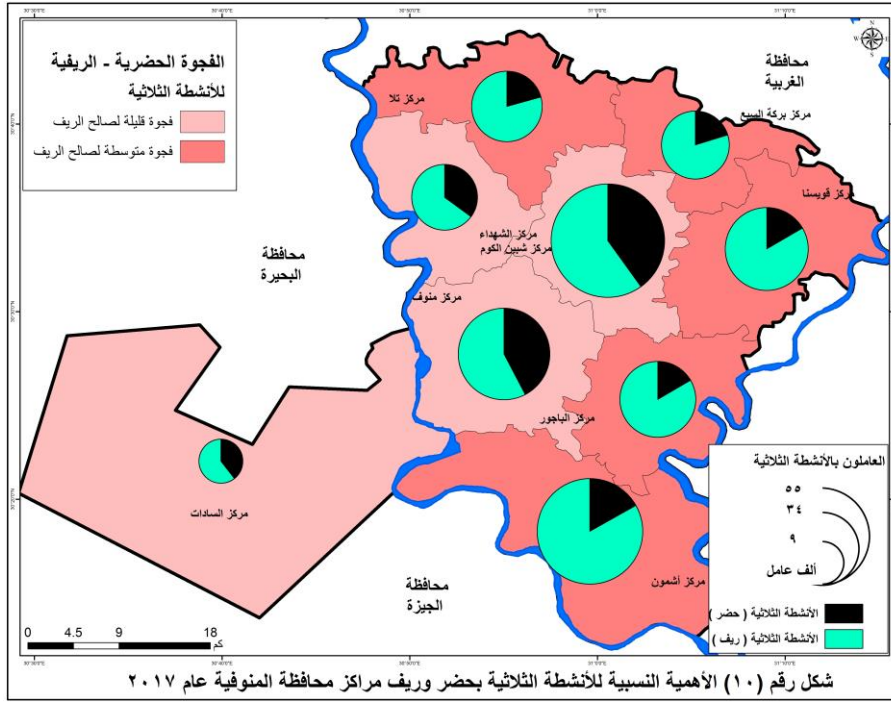
أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الثلاثية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين ٤٠.٩% في الأول مقابل ٢٩.٢% بالريف، أي أن كل عشرة عمال يعملون بالأنشطة الثلاثية في حضر المحافظة يقابله سبعة عمال في الريف.

يوجد قطاعان يقودان مجموعة الأنشطة الثلاثية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في التعليم ، تجاره الجملة والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية .

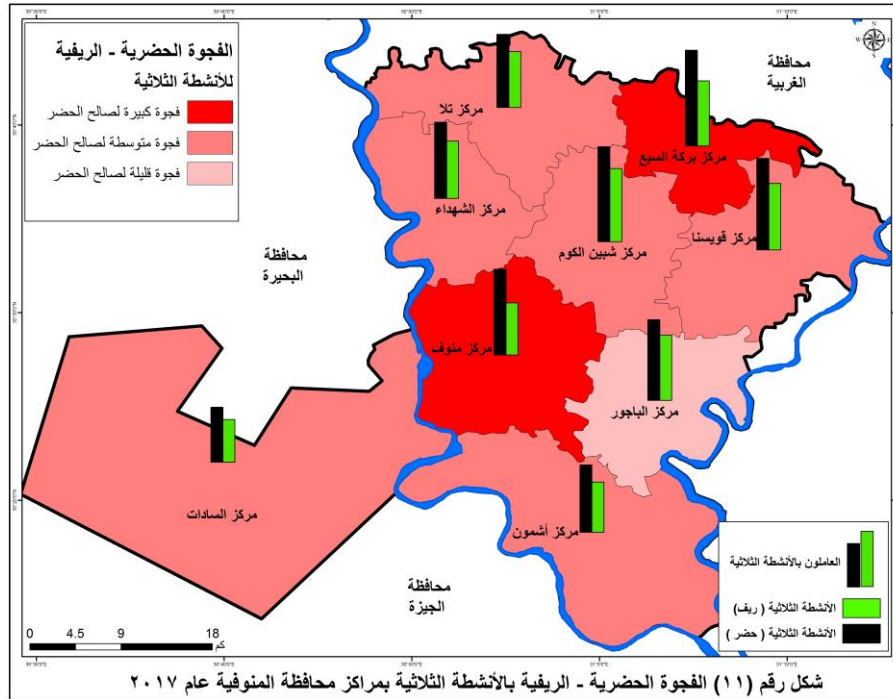
ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الثلاثية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ربع (٤٠.٩%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة شبين الكوم وبركة السبع (٤٧.٠% لكل منهما) فهي تقترب منه في مدينة الباجور (٣٩.٩%)، بينما تتخفف دون معدل المحافظة في جملة المدن؛ في مدينة الشهداء (٣٧.٧%)

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

وتلا (٣٦.٢%)، ولكن تنخفض إنخفاضا واضحا بمدينة أشمون (٣٣.٤%). أنظر جدول رقم (٩) وشكل رقم (١٠).



التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية



جدول رقم (٩) المكون النسبي للمتخفين بالأنشطة الثلاثية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام ٢٠١٧.

المحافظة	السادات	منوف	قويسنا	تلا	بركة السبع	الشهداء	البايجور	اشمون	شبين الكوم	الأنشطة الثلاثية
40.9	27.2	42.5	45.4	36.2	47.4	37.7	39.9	33.4	47.0	حضر
29.2	21.1	25.8	32.9	27.7	32.3	28.3	32.2	24.9	36.2	ريف
-28.6	-22.4	-39.4	-27.4	-23.3	-31.8	-24.9	-19.3	-25.4	-22.9	الفجوة

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الرباعية بالريف لأقصاها في ريف مركز شبين الكوم (٣٦.٢%)، تتخفص للثلث في ثلاثة مراكز (قويسنا وبركة السبع والبايجور)، وتدور حول الربع في أربعة مراكز هي الشهداء وتلا ومنوف وأشمون على التوالي، وتصل لأدناها في مركز السادات (٢١.١%).

(٣-٥) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

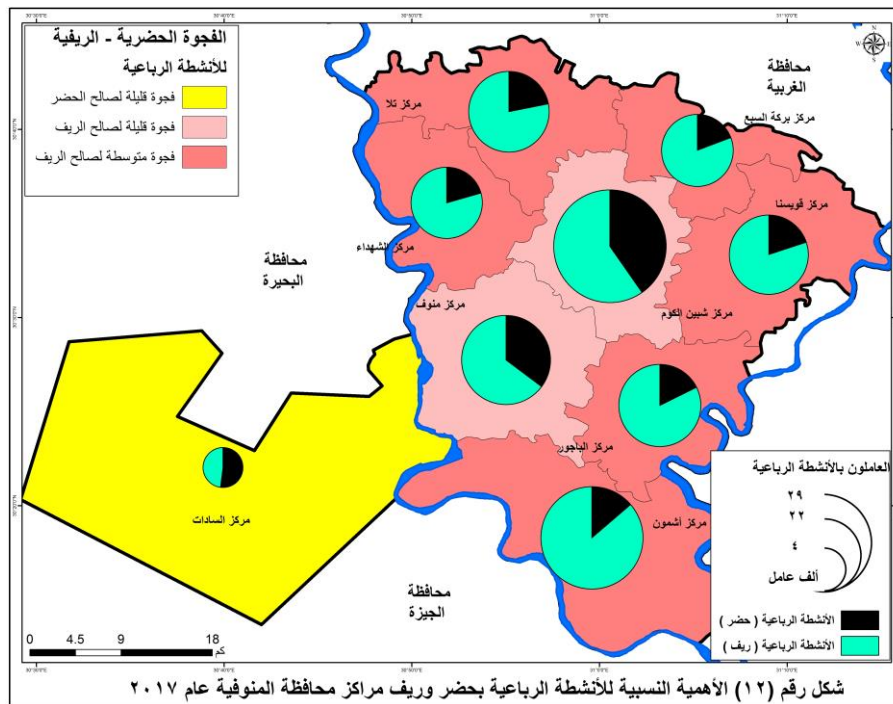
مما سبق يتضح وجود فجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الثلاثية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها ٢٨.٦%، وتظهر في جميع مراكز المحافظة، لكن

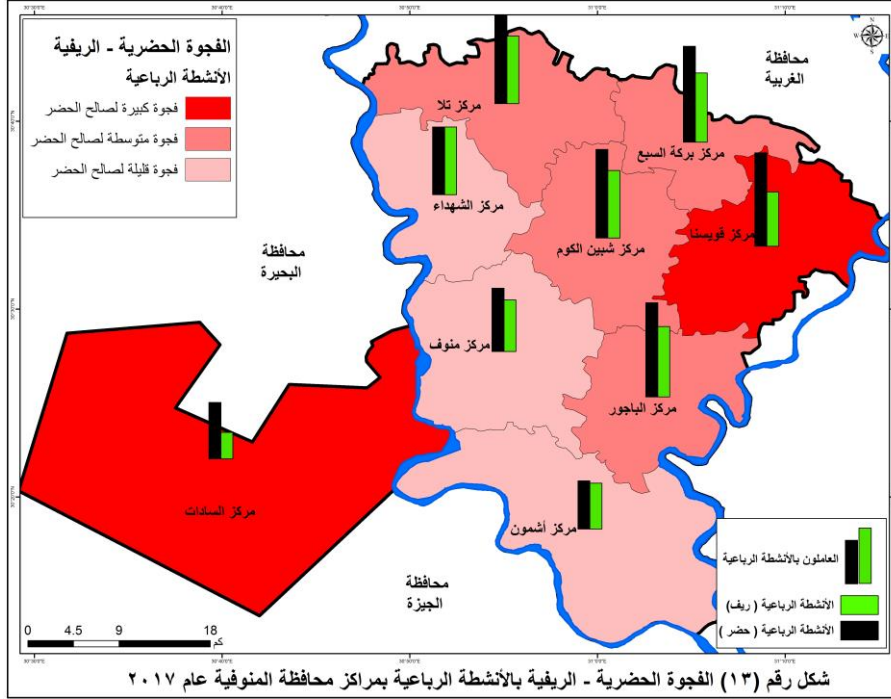
التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

(٢-٦) التفاوتات المكانية للأنشطة الرباعية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الثلاثية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين ٢٢.٥% في الأول مقابل ١٧.٢% بالريف، أي كل عشرة عمال يعمل بالأنشطة الثلاثية في حضر المحافظة يقابله ٧.٦ عامل في الريف. يوجد قطاع واحد يقود مجموعة الأنشطة الرباعية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري.

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الرباعية في مدن محافظة المنوفية يتراوح بين ربع وخمس (٢٢.٥%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدن بركة السبع وتلا والبايجور (٢٨% لكل منهم) فهي تقترب منه في مدينة قويسنا (٢٧.٩%) وشبين الكوم (٢٦.٤%)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ في مدينة الشهداء (٢٠.٢%) ومنوف (١٨.٩%)، ولكن تنخفض إنخفاضاً واضحاً بمدينة أسادات (١٦.٨%) وأشمون (١٤.٤%). أنظر جدول رقم (١١) وشكلي رقم (١٢-١٣).





جدول رقم (١١) المكون النسبي للمتحفنين بالأنشطة الزراعية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام ٢٠١٧.

المحافظة	السادات	منوف	قوسينا	تلا	بركة السبع	الشهداء	البايجور	اشمون	شبين الكوم	الأنشطة الزراعية
المحافظة	22.5	16.8	18.9	27.9	28.5	28.6	20.2	28.1	14.4	حضر
	17.2	7.9	15.4	16.2	20.2	20.7	20.2	21.0	13.7	ريف
	-23.5	-53.1	-18.4	-41.8	-28.9	-27.7	-0.4	-25.4	-4.9	الفجوة

مصدر البيانات الخام: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ٢٠١٧، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الزراعية بالريف لأقصاها في ريف مركز الباجور وشبين الكوم وبركة السبع وتلا لتدور حول خمس قوة العمل في ريف تلك المراكز الخمسة، تنخفض في ثلاثة مراكز هي تلا وومنوف وأشمون لتتراوح بين ١٣.٧-١٦.٢% من جملة قوة العمل بها ، وتصل لأدناها في مركز السادات (٧.٩%).

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

(٦-٣) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

توجد فجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الرباعية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها ٢٢.٥ %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة، لكن تتفاوت حجمها من مركز لآخر. تصل الفجوة لأقصاها في مركزي السادات (٥٣.٤ %) وقويسنا (٤١.٨ %)، تعادل (٢٥.٤ %) وشبين الكوم (٢٢.٩ %) وأخيرا مركز شبين الكوم (٢٢.٤ %). قويسنا (٢٧.٤ %) ومركز أشمون (٢٣.٦ %)، تنخفض الفجوة لأدناها في مركزي أشمون (٤.٩ %) والشهداء (٠.٤ %).

(٧) النتائج والتوصيات:

النتائج:

- سجل التعداد الأخير عدم تكافؤ في حجم الأنشطة، في الوقت التي تراجعت فيه القطاعات الانتاجية والسلعية، وتعاظمت القطاعات الخدمية، وتراجع القطاع الزراعي الذي يقوم عليه المجتمع الريفي ليمركز فيما بين ربع وثالث قوة العمل، وكادت الصناعات التحويلية تتجاوز عشر جملة قوة العمل، وأصبح قطاع الخدمات (٥٨.٥ %) مهيمنا على سوق العمل بالمحافظة.
- أن كل مائة عامل بالقطاع الزراعي يقابله ٢٣٣ عاملا بالأنشطة الثلاثة التابعة، منهم ٦٧ عامل من الأنشطة الثنائية، و ١٠٥ عاملا من الأنشطة الثلاثية، و ٦١ من الأنشطة الرباعية.
- يرتفع معدل الإعالة الفعلية ليبلغ بالمحافظة ١٣ لا يعمل مقابل عشرة أفراد يعملون.
- يتزايد التضخم عندما ترتفع نسبة جملة الأنشطة الثلاثة التابعة (الثنائية والثلاثية والرباعية) من الأنشطة الأولية، ويتركز التضخم في نطاق عريض يمتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي يمتد حول مركز حاضرة المحافظة، وتنخفض نسبة التضخم لأدناها في مراكز الركن الشمالي الغربي والركن الجنوب الغربي.
- أن تناقص الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني، وتحضر المجتمع الريفي أثره في تراجع القطاع الزراعي والمجتمع الريفي، كما أن النمو العمراني الشريطي للمدن ساعد على انحباس أراضي منزرعة بين الإمتدادات الخطية للعمران، وهذا يفسر وجود نسبة كبيرة نسبيا ممن يعملون بالإنتاج الزراعي والحيواني داخل المدن. ووفي ضوء هذه التحولات تراجعت الهوية الوظيفية للريف كمنتج للغذاء وتجدد بقاء النشاط الزراعي بالمدينة كلما توسعت عمرانيا بهذا النمط الإشعاعي في المناطق الريفية المحيطة.
- ظهرت فجوة كبيرة بين الريف والحضر تقترب من مثلين لصالح الأول فيما يتعلق بالأنشطة الأولية ككل بجميع مراكز المحافظة، ورغم وجود فجوة أيضا في الأنشطة الثنائية لكن مع وجود نمطين؛ فجوة لصالح الحضر ظهرت بنسب كبيرة في أغلب مراكز المحافظة، عدا ثلاثة مراكز كانت الفجوة لصالح الريف. وتستمر وجود الفجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الثلاثية لصالح الحضر تبلغ متوسطها ٢٨.٦ %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة. بينما تبلغ الفجوة الأنشطة الرباعية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها ٢٢.٥ %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة.

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل
التوصيات:

أولاً: يوصي البحث بالتوجهات التنموية التالية:

إيقاف تضخم قطاعات الأنشطة غير الأولية وتقويض تطورها من خلال عدة إجراءات:

- تقييد توطن مشروعات تنموية على حساب الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء.
 - استيعاب فوائض العمالة في الأنشطة غير الأولية عامة والريف خاصة في المجتمعات الجديدة وتحفيزها على الانتقال إليها من خلال تسهيلات برامج العمل والتسكين بها.
 - تقييد السكني والإقامة بريف ومدن المحافظة مادام يعملون خارجها والعمل على مساعدتهم على إعادة توطينهم.
- ثانياً: تقييد النمو الخطي والشريطي للقرى والمدن لمجابهة ظهور أراضي حبيسة تتخلل المدينة وبقاء قوة عمل زراعية بالمدن تتخلى عن النشاط الزراعي والتحول للسوق العقاري.
- ثالثاً: الحفاظ على ما تبقى من الرقعة الزراعية الحالية، واسترجاع الهوية الريفية للمجتمع واسترجاعها في نشاط جديد يدعم قوة العمل الريفية للاستمرار بالفلاحة والأرض الزراعية وعدم تحولها للسوق العقاري والتشييد، ومن تلك الأنشطة السياحة الريفية وزراعة أشجار الزينة والمحاصيل الطبية.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

١. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، الترابط بين الريف والحضر، المؤتمر العربي الإقليمي، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.
٢. أمل سعد صالح، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الإقليمي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥، صص ١-٢١.
٣. عزيز ابراهيم سعيد، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل"، المؤتمر العربي الإقليمي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.
٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط القومي للتنمية المكانية الشاملة لمصر ٢٠٠٥، ٢٠٠٩.
٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أطلس القرى، إقليم شمال الصعيد، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٠.
٦. فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، شبين الكوم، ١٩٨٨، ص ٥٤.
٧. فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، مطابع جامعة المنوفية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥، ص ١٢٤.

التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، ٢٠١٧.
٩. أبو زيد راجح، العمران المصري - رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠، المجلد الأول، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٠. أحمد على إسماعيل، "دراسات في جغرافيا المدن" دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٣م.
١١. أحمد محمد أبو المجد أبو اليزيد، المدن المصرية، الجزء الثاني، القسم الأول، مدن الوجه البحري، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا، ٢٠٠٧.
١٢. أحمد محمد عبد الرحمن شحاتة، طارق فاروق عبد السلام أبو عوف، "نحو سياسات عمرانية أكثر ملاءمة لظروف القرية المصرية"، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٢ إلى ٢٤ سبتمبر، ٢٠٠٤.
١٣. أماني عطية أحمد الإمام، التنمية العمرانية لمدينة شبين الكوم في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٠، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٧.
١٤. سيد الحسيني، دراسة في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
١٥. سيد عبد المقصود، دور المدن في الاقتصاد الأكبر، ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.
١٦. صبحي رمضان فرج، تقويم أثر الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي لفرع دمياط- دراسة في جغرافية البيئة-، دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١١.
١٧. صلاح عبد الجابر عيسى، جغرافية الريف إطار منهجي متكامل، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠٣.
١٨. فايز حسن غراب، مدينة شبين الكوم - دراسة في جغرافية المدن، ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
١٩. فايزة محمد سالم، مدن الدلتا، دراسة في عملية التحضر بين ١٩٢٧ - ١٩٦٠ م، دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٠. فتحي محمد مصيلحي، جغرافيا العمران من منظور جغرافي وتنموي معاصر، دار الماجد للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٢١. ناجا عبد الحميد عبد العظيم أبو النيل، التغيرات السكانية في عواصم المحافظات الريفية بالدلتا المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٢٢. هالة وديع فوزي، المدن الجديدة والنمو العمراني المتناخم لها، ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٣. هدى محمد محمود حسنين، سكان إقليم الدلتا التخطيطي دراسة جغرافية ديموغرافية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٨.

د / ناجا عبد الحميد أبو النيل

٢٤. وليد نبيل علي بيومي، منهج التكتيف الحضري للتحكم في الزحف العمراني بالهوامش الريفية الحضرية للأقاليم الحضرية الكبرى، ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

ثانياً: باللغة غير العربية:

1. .Huong Thu Le, Booth A. L., "Inequality in Vietnamese Urban-Rural", in Living Standards 1993-2006, Discussion Paper No. 4987, June 2010
2. .Mateoc-Sîrb N., Mateoc T., Şeulean V., Darvaşi D., Mănescu C., "A study on life quality in the rural area", University de Ştiinţe Agricole şi Medicină Veterinară, Timişoara, 2008
3. .Sahn D. E., Stifel D. C., "Urban-Rural Inequality in Africa", Cornell University, Sept. 2002
4. Breese, G., "Urbanization in Newly Developing Countries", prentice Hall, New Jersey, 1966.
5. Bruce Newling, "Urban Population densities and intra- urban growth", Geographical Review 54, 1964.
6. Harvey. J, "Urban Land Economics, The Economics of Real State Property", Macmillan, London, 1976.
7. Hudson, f.s.," A Geography of settlements", M acdonald & Evans, London, 1970.
8. James H. Johnson, "Urban Geography: An Introductory Analysis", Pergamon Press, 1966.
9. Lewes W, "Urbanism as a Way Of Live ", American Journal of sociology, Vol.xiiv, 1938.
10. Marie, S., "Urban Consolidation and Dual Occupancy Development", Briefing Paper12-97, NSW Parliamentary library Research Service, Australia, 1995.
11. Martin Cadwallader, "Analytical Urban Geography", pretice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1985.
12. Ray M. Northam, "Urban Geography" John Wily&Sons, New York, 1979. 1.Alister S., Alana G., Ayele G., "The Urban-Rural Divide: Myth or Reality?", Socio-Economic Research Group (SERG), The Macauly Institute, 2007
13. Ye Chao, Cao Zhidong , Chen Mingxing, "An empirical research of urbanization and urban-rural gap in, China: 1952-2005", Institute of Geographic Sciences and Natural Resources Research, Chinese Academy of Sciences, Beijing, P. R. China, 2008